الإستراتيجية الأمريكية تجاه
البحر الأحمر والقرن الإفريقي

مركز دراسات الشرق الأوسط
عمان الأردن – ديسمبر ١٩٩٧م

مقدمة:

اعتبرت الممرات المائية منذ أقدم العصور حلقة وصل أساسية على صعيد العلاقات الدولية بما يرتبط بها من التفاعلات الحضارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي هذه الفترة– أي عقد التسعينات وما جاء به من إفراز لمنظومة دولية قائمة على تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وتدشينها لإستراتيجياتها القائمة على الاهتمام بالمصالح الاقتصادية في كل إقليم في العالم وما ارتبط به من دور للعوامل الجيوبولتيكية، أصبح من الضروري بمكان الأخذ بعين الاعتبار القيام بدراسات عن الإستراتيجية الأمريكية حيال أي بقعة جيوبوليتيكية وإستراتيجية لأي منطقة في العالم.

ويحتل البحر الأحمر منذ زمن بعيد موقعاً هاماً في العالم العربي والعالم، لما يتمتع به من موقع جغرافي وسياسي واقتصادي هام، ولذلك سنحاول أن نفرد له دراسة خاصة تتعلق بالإستراتيجية الأمريكية حيال البحر الأحمر والقرن الإفريقي ويأتي هذا الربط نتيجة لعمق الروابط الجيوبوليتكية بينهما، حيث ارتبطت التغيرات الأخيرة في القرن الإفريقي مع التغيرات في النظام الدولي، ومع التغير في إستراتيجية الولايات المتحدة، حيال العالم العربي، وحيال المنظومة الشرق أوسطية المقبلة.

لقد اكتسب البحر الأحمر والدول المشاطئة له أهمية متزايدة ومتعاظمة عبر حقب التاريخ القديم والحديث، نسبة لما يتمتع به من مزايا إستراتيجية وجيوبوليتكية فضلاً عن أهميته للاقتصاد المحلي والعالمي علاوة على الأهمية الأمنية

والعسكرية لدول المنطقة نفسها وللقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر منطقة البحر الأحمر في مصالحها الحيوية بصورة مباشرة او غير مباشرة ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية.

اولاً: ثوابت ومتغيرات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

تنطلق سياسة الولايات المتحدة حيال العالم على الصعيد الإستراتيجي والامني وفق معايير مرتبطة بتحقيق الاستقرار والمحافظة على الوضع القائم والتوجيه نحو السياسات التي تخدم مصالحها، لذلك فإن أي محاولة للتغيير الجذري في أي بقعة من العالم دون أن تكون الولايات المتحدة هي الموجه له سيكون بمثابة خطر إستراتيجي على الولايات المتحدة ويوضح وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيري طبيعة الخطر المهدد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

١- في حال أن تكون الولايات المتحدة أو أحد حلفائها في خطر.

٢- في حال تهديد مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية المهمة.

٣- في حال بروز تهديد نووي مستقبلي(١)

العوامل التي تعتمد عليها الإستراتيجية الأمريكية لتدعيم نفوذها في ظل النظام العالمي الجديد.

١- القوة العسكرية الأمريكية: تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع حلف الأطلسي والسعي الحثيث لعقد معاهدات مع عدد من دول العالم مثل دول شرق آسيا ودول الخليج العربي وإسرائيل وكوريا الجنوبية ويقوم هذا التحالف ضد ما تعتبره الولايات المتحدة خطراً يكمن في الجنوب (العراق، ليبيا، السودان، إيران، الأصولية الإسلامية، كوريا الشمالية، كوبا،...الخ) حل محل الخطر الشيوعي وأن على الغرب أن يبقى في حالة تعبئة دائمة للتصدي له.

٢- الشرعية الدولية: استغلال الولايات المتحدة للشرعية الدولية من خلال سيطرتها على قرارات مجلس الأمن الدولي وتوجيهها نحو مصالحها الإستراتيجية في العالم.

٣- تعبئة رأس المال: تستخدم دول الشمال ومنها الولايات المتحدة المديونية التي على دول الجنوب ومنها دول الشرق الأوسط كأداة قوية لإحداث تحولات اقتصادية وسياسية وحضارية فيها(٢).

ولتوضيح صورة الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط يمكن الاستناد إلى الوثيقة التي قدمها مكتب شؤون الأمن القومي في وزارة الدفاع الأمريكية في مايو ١٩٩٥م بعنوان إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية في الشرق الأوسط حيث تبين هذه الوثيقة أهمية الشرق الأوسط والسيناريو المعد لمستقبل المنطقة وبذلك تعبر هذه الوثيقة عن توجهات أمريكية محددة وواضحة حيال هذه المنطقة، حيث تنص هذه الوثيقة على ما يلي: وبصورة عامة، فإن طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الأمن في الشرق الأوسط تتخذ شكل التدخل أو الحضور المسبق أو الرد السريع، كما تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز وتكوين شراكات أمنية مع الدول الرئيسية في المنطقة، وتوسيع العلاقات الاقتصادية والثقافية، والعمل على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات الإقليمية قبل تفاقمها وتحولها إلى صراع مفتوح، ونهدف في الخليج (الفارسي) الى تحقيق هذه الأهداف الإقليمية عن طريق ضمان التزام العراق وإيران بالمبادئ الدولية وتعزيز قدرات الولايات المتحدة والدول الصديقة في الدفاع عن مصالحها المشتركة، وإظهار التزامنا الثابت بأمن الخليج.

أما بالنسبة إلى التهديدات في الشرق الأوسط يجب على الولايات المتحدة وشركائها المحافظة على قدراتها المشتركة وتعزيزها لحماية مصالحهم باستخدام القوة العسكرية حتى في الوقت الذي تعمل فيه على نزع فتيل التوترات الإقليمية بأساليب دبلوماسية أو وجود القوات الأمريكية البحرية والجوية والبرية في زمن السلم جزء رئيسي من هذه القدرة ورمز التزامنا لمنع المعتدين في المنطقة كما انه يوفر قوة رد فورية يمكن بها التجاوب مبدئياً مع أي أزمة. ومع ذلك فإن مثل هذه القوات في وقت السلم ليست مجهزة بذاتها لمواجهة هجوم كلي. إن أي صراع إقليمي رئيس كغزو عراقي آخر للكويت أو السعودية يمكن أن يتطلب إرسال قوات أمريكية ومتحالفة كبيرة من خارج الخليج(٣).

وباختصار، سيبقى الشرق الأوسط يواجه مصاعب كبيرة حتى بعد أن تصل العملية السلمية إلى نهاية ناجحة وإضافة إلى ذلك سيظل للولايات المتحدة نفس المصالح الأمنية القومية التي كانت موجودة منذ عدة سنين لذلك لابد إن تبقى الولايات المتحدة معنية بأمن الشرق الأوسط دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية في المنطقة:

هنالك عوامل كثيرة في منطقة الشرق الأوسط مؤثرة ومحددة لمعالم الإستراتيجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط ويوضح مارتين انديك- نائب رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي سابقاً/ والسفير الأمريكي في إسرائيل فيما بعد- أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ ١٨ مايو ١٩٩٣م هذه العوامل بقوله: للمرة الأولى منذ الخمسينات تكون الولايات المتحدة القوة المسيطرة في المنطقة من دون إن يتحداها احد لكن غياب التنافس بين القوتين العظميين يجر في أعقابه نفوذاً اقل على سياسات القوى في المنطقة.. إن مسئولياتنا في المنطقة تتعاظم ومع ذلك فإن قدرتنا على تحملها تقل لقد أصبحنا غير قادرين على التعاطي مع المنطقة بتقسيمها إلى أجزاء مستقلة فمع انتشار الصواريخ البالستية من جهة وانتشار التطرف من جهة أخرى يمكن للنزاع في مكان ما في المنطقة أن يؤثر بصورة دراماتيكية في الأحداث في أمكنة أخرى. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق حدث انهيار لجبهة الرفض الراديكالية في الشرق الأوسط لكن الطبيعة – خصوصاً طبيعة الشرق الأوسط- تمقت الفراغ فما إن سقط طاقم من مثيري الشغب حتى ظهر طاقم آخر ليحل محله إن عقوداً من الإهمال والآمال المحبطة بالمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية غذت حركات عنيفة تنكرت بأقنعة دينية وبدأت تتحدى الحكومات في أنحاء العالم العربي، مما ينطوي على خطر كامن لزعزعة الاستقرار في المنطقة ويجب إلا نرفض جميع الإصلاحيين الدينيين باعتبارهم متطرفين لكن لا يمكننا في الوقت نفسه أن نتجاهل أن بعض المتطرفين الدينيين وجدوا –بلجوئهم إلى العنف– العون من النظامين الإسلاميين الأصليين في إيران والسودان، ولذا فالتحدي الثالث أمامنا هو ان نساعد شعوب الشرق الأوسط وحكوماتها على مواجهة هذا التحدي الناشئ بالسعي الحثيث إلى السلام من جهة

وباحتواء التطرف في أنحاء المنطقة من جهة أخرى بالتمسك برؤية بديلة للتطـــور السياسي الديمقراطي وتطور اقتصاد السوق الحرة(٤).

إذا ما أدركنا ان المحددات السابقة التي طرحها انديك هـــي محـــددات الـــسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، استطعنا أن نعي أن منطقة بها 70٪ من بتـــرول العالم وموطن الجماعات المتطرفة تمارس سياسات ضد مصالح الولايات المتحدة بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل وبها من النزاعات الكثيـــرة بحيـــث لا تضمن الاستقرار أدركنا حينها أهمية الممرات المائية والبرية والجوية والتي تربط المنطقة بأوروبا والبحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى تجاوره مع القوقاز وآســـيا الوسطى وأدركنا أن محددات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط هي محددات السياسة الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الإفريقي بالدرجة الأولى.

ثالثاً: الأهمية الجيوبوليتكية والإستراتيجية والعسكرية للبحر الأحمر في الـــسياسة الأمريكية:

١- الأهمية الجيوبوليتكية للبحر الأحمر:

إن فهم الإستراتيجية الأمريكية حيـــال هـــذه المنطقـــة مـــرتبط بفهـــم للظـــروف الجيوبوليتكية الخاصة بالمنطقة بالإضافة إلى اخذ كل الأبعاد الأخـــرى المرتبطـــة بالناحية الجيوبوليتكية كالاقتصاد والنزاعات المحلية والظروف الـــسياسية ولـــذلك سنقدم أولا الوضع الجيوبوليتكي للمنطقة ثم الأبعاد الأخرى.

يعتبر البحر الأحمر اقصر وأسرع طريق بحري بين الـــشرق والغـــرب وأهميـــة البحر الأحمر تنبع من مجموعة عوامل متداخلة جغرافية وسياسية وجيوبوليتكيـــة واقتصادية وعسكرية وأمنية وكثير من الحقائق التاريخية والمتغيرات الحديثة وكلٌ له أبعاده ومدلولاته(٥(

يبلغ طول سواحل البحر الأحمر والتي تشمل خليج عدن وخليجي السويس والعقبة (٤٣٧١) ميلاً، معظمها عربية وتشكل نسبة (٩٠٪) من مجموع ســـواحل البحـــر الأحمر باستثناء اريتريا والتي رفضت ان تنضم إلى جامعة الدول العربية(٦) كما تبلغ مساحته (١٧٨)ألف ميل مربع، وكل ميل من الساحل يقابله ٥٧,٩ ميلاً مربعاً من المسطح المائي والمدلول الجيوبوليتكي لهذه الميزة يعني أحكام السيطرة علـــى

البحر، خاصة عند طرفيه الشمالي والجنوبي حيث تضمحل المياه كما يمتاز البحر الأحمر أيضا برصيف قاري ضيق (يتراوح بين ٦إلى ١٠٠ ميل) وقد ينعدم في بعض المناطق، غير انه في عمومه يتسم بالضيق في الشمال والاتساع النسبي في الجنوب فضلاً عن انه أضيق على الساحل الإفريقي منه على الساحل الأسيوي ويقع على البحر الأحمر خليجاً العقبة والسويس ومضيق باب المندب ومجموعة جزر، والتي يبلغ عددها حوالي ٣٧٩ جزيرة أي أن كل ميل من المسطح المائي تقابله ٢,١ جزيرة وتتركز هذه الكثافة للجزر في الجزء الجنوبي وتقل كلما اتجهنا شمالاً وبالرغم ان هذه الكثافة للجزر تعوق الملاحة السطحية الا انها تصلح للأغراض العسكرية والاستيطان المسلح خاصة تلك القريبة من المداخل(٧.(

والبحر الأحمر بالمفهوم الجيوبوليتكي يعتبر أكثر اتساعاً من البحر الأحمر الجغرافي إذ لا يقتصر على الدول المطلة عليه مباشرة بل يتعدى ذلك ليشمل الدول الأخرى التي ترتبط سياساً واقتصادياً أو عسكرياً أو إستراتيجياً بالبحر الأحمر كمنطقة الشرق الأوسط ودول الخليج العربي والقرن الإفريقي.

ومن حيث البعد القومي فإن منطقة البحر الأحمر تضم اربع قوميات بغض النظر عن العلاقات التي تربط بينها وهم (العرب- الاسيويون من غيرالعرب- والافارقة والاوربيون) الامر الذي يجعل هذه المنطقة مليئة بالتفاعلات الثقافية والاجتماعية كما تزخر هذه المنطقة بالنزاعات الموروثة كالصراع العربي الإسرائيلي وصراعات القرن الإفريقي بين الصومال وكل من كينيا وجيبوتي وأثيوبيا وبين الصوماليين انفسهم وجزء من صراعات منطقة الخليج والتي تقع جيوبوليتيكياً في اطارها مثل حرب الخليج الأولى والثانية والصراع في اليمن خلال حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات قبل الوحدة.

وللقرن الإفريقي الذي يرتبط بأمن المنطقة أهمية جيوبوليتكية خاصة وهو يشمل كل من (الصومال- جيبوتي- أثيوبيا- اريتريا) وتنبع اهميته الجيوبوليتكية من ان:

١- هذا الموقع يتحكم في طرق الملاحة العالمية شمالاً وجنوباً وشرقاً وهي طرق نقل البترول من دول الخليج إلى أوروبا وآسيا.

٢- يتحكم في مضيق باب المندب مما يؤثر في توازن القوى في المحيط الهندي وتكمن في تحركات السفن التجارية والحربية.

٣- يشكل نقطة وثوب لمن يتحكم فيه لأنه يهدد مصادر بترول الخليج أو الوثوب لوسط وجنوب القارة.

٤- القدرة على التحكم في منابع النيل عن طريق أثيوبيا.

٥- يشكل حلقة من حلقات الأحزمة الإستراتيجية التي تحاول الدول الكبرى فرضها(٨).

٢- الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر:

إن للبحر الأحمر أهمية إستراتيجية تنبع من عدة عوامل متداخلة ومترابطة وهي عوامل سياسية واقتصادية وأمنية وجيوبوليتكية ولذلك فإن الحديث بشكل منفصل عن كل من هذه الأبعاد- يساهم في فهم الأهمية الإستراتيجية له.

أ- البعد السياسي:

الأهمية السياسية لمنطقة البحر الأحمر تنبع من ان معظم الدول المطلة على البحر الأحمر هي دول عربية وإسلامية تمتلك موارد اقتصادية ضخمة وثروات تؤثر على اقتصاديات العالم منحتهما ميزة كبيرة على غيرها من الدول الأخرى. مما يشكل توفر احتمالية وإمكانية لقيام مجهود عربي إسلامي توحيدي مشترك يضمن قاعدة إستراتيجية لمصالح هذه الدول وبالتالي فإن أي طرف لا تتوافق سياساته مع هذا التوجه السياسي الذي يمكن أن تستفيد منه الدول العربية سيعمد على اتخاذ التدابير اللازمة عبر احتواء واستثمار هذا البحر للحؤول دون تحقيق المكاسب المرجوة لتلك الدول العربية المحيطة به، وإذا ما كانت هذه الدراسات معنية بإستراتيجية الولايات المتحدة مع ما لها من نفوذ في منطقة الشرق الأوسط ومنها ما هو مطل على البحر الأحمر أدركنا أهمية البحر الأحمر ببعده السياسي من حيث إمكانية وضعه الجيوبوليتكي والاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة للبحر الأحمر من ضرورة أن يدخل ضمن نطاق الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والمعنية بتحقيق الأمن والاستقرار وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق مشروع النظام الشرق أوسطي كما بينا سابقاً.

ب) البعد الاقتصادي:

تنبع أهمية الطرق البحرية من أهمية المناطق التي تمر عبرها وكذلك من مقدار اعتماد هذه المناطق عليها في علاقاتها مع العالم الخارجي وفي تنظيم حياتها السياسية والاقتصادية وللبحر الأحمر أهمية اقتصادية كبرى، إقليميا ودولياً يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١- انه يربط بين ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا فهو من جانب يربط بين دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا من ناحية وبين الدول المتقدمة في أوروبا من ناحية أخرى.

٢- ربطه بين موقعي إنتاج المواد الخام ومواقع التصنيع في أوروبا كما انه يخدم نقل السلع المصنعة من أوروبا الصناعية إلى اكبر سوق وتجمع استهلاكي في قارتي آسيا وأفريقيا.

٣- هو من اقصر الطرق واقلها تكلفة في نقل التجارة البحرية.

٤- ساعد البحر الأحمر على ازدهار التجارة بين البلدان المشاطئة له وبقية بلدان العالم.

٥- يعتبر البحر الأحمر المنفذ الوحيد لكل من (الأردن والسودان وأثيوبيا واريتريا وجيبوتي) ولولاه لتحولت إلى دول مغلقة وتعسرت عملية نقل صادراتها ووارداتها.

٦- تكمن في البحر الأحمر ثروات طبيعية هائلة فمن ضمنها الثروات المعدنية المختلفة كالذهب والنحاس والرصاص والبوتاسيوم هذا علاوة على الثروات البترولية والبشائر الخيرة نتيجة البحث عن البترول والغاز فيه.

ولذلك تكتسب الدول المشاطئة للبحر الأحمر أهميتها من حقيقة ان بعضها يعتبر من اكبر منتجي النفط مثل العربية السعودية وبعضها به امكانات زراعية ومائية ضخمة كالسودان وبعضها به رأس مال بشري ضخم مثل مصر وتعتمد الدول النفطية اعتماداً رئيسياً على البحر الأحمر في نقل النفط إلى مناطق الاستهلاك في أوروبا كما تعتمد بعض الدول المشاطئة بشكل كامل على موانئها على البحر الأحمر لانعدام البدائل الساحلية والمنافذ البحرية الأخرى(٩).

ويحتوي البحر الأحمر على ثروات ضخمة حيث تكثر فيه الأسماك وتتعدد أنواعها لتصل كمية الصيد منها قرابة ستين ألف طن وتكثر فيه كذلك الأحيــاء البحريــة الأخرى كالقشريات والحيوانات الفقارية والحيوانات المرجانية كما يوجد فيه محار اللؤلؤ كما يستخرج منها النفيس الرخيص (ملح الطعام) بالطرق التقليدية والحديثة وعلى الرغم من ملوحة مياهه فإنه كجسم مائي كبير وسط منطقة قاحلة ليس فيهــا انهار ولا أمطار يعد ثروة مائية كبيرة أمكن بها تغذية منشآت تحلية المياه المالحة الضخمة الموجودة على سواحله وتوليد الطاقة الكهربائية واستخدامها في التنميــة الصناعية، ويعد البحر الأحمر احد مصادر النفط والغاز الطبيعي في بره وتحــت قيعانه وقدر إنتاج النفط من مياهه بـــ(٦٩٠) الف برميل في اليوم الواحد حــسب تقديرات عام 1980م وقدر إنتاج الغاز من العام نفسه بـــ(٥٨) مليون قدم يوميــاً، وقد وصلت آبار النفط فيه حتى عام ١٩٨٥م بـــ٣٦٦ بئراً، (٨٠٪) منها في البحر كما تم اكتشاف حقول غاز بحري في الجانب السوداني وكذا نفط غاز بحري فــي الجانب اليمني.

ويحتوي قاع البحر الأحمر على رواسب معدنية بكميات ضخمة وهــي تكوينــات ملحية حرارية تحتوي على معادن النحاس والزنك والرصاص والحديد والمنغنيــز والذهب والفضة، والصوديوم والكاليسيوم والمغنيسيوم، وتفيــد دائــرة المعــارف البريطانية إن هذه الرواسب المكتشفة تقدر كميتها بخمسين مليون طن ويقدر ثمنها بـــ(٢٥) الف مليون دولار وكمثال على التنسيق لاستغلال ثروات البحر الأحمــر فلابد من الإشارة إلى ان هنالك اتفاق بين السعودية والسودان لاســتغلال الثــروة الطبيعية الموجودة في قاع البحر الأحمر في المنطقة المشتركة تــم إبرامــه عــام 1974م(١٠).

٣- الأهمية العسكرية والأمنية:

أ- يعد البحر الأحمر ساحة للتنافس بقصد السيطرة عليه والتدخل من قبل الــدول العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبذلك اصبح عاملاً هاماً له ثقله في التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة كلها وقد تطور الصراع لاستقطاب دول المنطقة الى مستوى الصراع بين القوى العظمى.

ب- العالم العربي هو مفتاح الدفاع عن أفريقيا وإذا كانت أفريقيا هي مفتاح الدفاع عن أوروبا فمن المنطق إن نفترض أن العالم العربي هو القاسم المشترك الأعظم للدفاع عن أفريقيا وأوروبا معاً.

ج- يُعطي ارتباط أمن البحر الأحمر بالأمن القومي العربي (أمن الدول العربية المطلة عليه خاصة)، أهمية للبحر الأحمر حيث يعتبر أمنه من الأمن القومي للأمة العربية.

رابعاً: أهم الصراعات التي تدور في البحر الأحمر والتدخل الأجنبي فيها:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها في المنطقة إسرائيل هي الجهة الأجنبية التي استطاعت على مدار حوالي نصف قرن أن تمارس سياستها الداخلية وتوجيهها لمتغيرات المنطقة المطلة على البحر الأحمر والقرن الإفريقي بما يتماشى مع مصالحها وبالرغم من وجود عناصر محلية ودولية لا تتماشى سياستها مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وهذه العناصر المحلية هي الدول العربية بالدرجة الأولى والنظامين السابقين لاريتريا وأثيوبيا أما على صعيد العناصر الأجنبية فكانت الاتحاد السوفيتي وفرنسا.

بعد بروز أهمية المنطقة العربية بسبب ظهور البترول ووجود حليف إستراتيجي لها في المنطقة وهي إسرائيل ومنافستها لقطب دولي آخر هو الاتحاد السوفيتي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد بعض دول البحر الأحمر بالأسلحة منذ الخمسينات وأيدت الاتحاد الفيدرالي بين أثيوبيا واريتريا عام ١٩٥٢م واستخدمت موانئ اريتريا على البحر الأحمر وعقب العدوان الثلاثي على مصر أقامت قاعدة عسكرية بأسمرة هي قاعدة كاينو ستيشن تغطي منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا كما حصلت على تسهيلات بحرية في قاعة مصيرة وعقدت مع الصومال معاهدة حصلت بموجبها على امتيازات في قاعدة بربرة البحرية والجوية التي سبق أن بناها السوفييت واستمر التنافس مع السوفييت حتى استطاعت الولايات

المتحدة الأمريكية أن تجعل من شمال البحر الأحمر اقرب إلى سياستها بينما كـان الجنوب الأقرب إلى السوفييت وبسبب السياسة التحالفية بين إسـرائيل والولايـات المتحدة الأمريكية ساعدت الأخيرة وسهلت لها الحصول عل مكتسبات من البحـر الأحمر لتحقيق إستراتيجياتها الأمنية لكلا الطرفين فقامت إسرائيل في عام ١٩٤٩م بخرق الهدنة واحتلال قرية أم الرشراش فقد حرصت إسرائيل منذ وقت مبكر على منفذ يطل على البحر الأحمر ضمن مخطط يرمي إلى ان تكـون ايـلات بوابـة إسرائيل على البحر الأحمر والمحيط الهندي لتحقيق جملة من الأهـداف أبرزهـا البحث عن أسواق لتجارتها في أفريقيا وآسيا واستراليا والحصول علـى المـواد الخام اللازمة للصناعة الإسرائيلية ونموها والتزود بالنفط من الخليج في عهد الشاه وإنعاش الجزء الجنوبي من دولتهم بعائدات التجـارة واسـتقطاب المزيـد مـن المهاجرين اليهود إلى تلك المنطقة ذات الكثافة السكانية القليلـة وإيجـاد قواعـد عسكرية في الدول الإفريقية لحماية الملاحة الإسرائيلية وتهديـد الـدول العربيـة وجعل إسرائيل جسراً بين الشرق والغرب وبين بلدان العالم الثالث وبـين الـدول الصناعية الكبرى وعندما شن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م واحتلـت إسرائيل شرم الشيخ ولم تنسحب منه إلا بعد أن أعلنت الولايات المتحدة ان خلـيج العقبة يشكل مياهاً دولية وليس لأية دولة الحق في منع المرور الحر البحري فيه، وبعد أن وافقت مصر على إحلال قوات الطوارئ الدولية والـسماح لهـا بحريـة الملاحة وبات البحر الأحمر طريقاً إستراتيجياً وتجارياً نشطاً لإسـرائيل وتنامـت علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع عدد من الدول الإفريقية والأسـيوية لاسيما أثيوبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي وعندما قامـت حـرب أكتـوبر ١٩٧٣ أخذت فيه الأعمال الحربية العربية الإسرائيلية بينهما بعداً جديداً تحول في الاهتمام الإستراتيجي إلى منطقة باب المندب اذ فرضت مصر بالتعاون مع اليمن بشطرية آنذاك حصاراً بحرياً في وجه الملاحة الإسرائيلية ثم قامت إسرائيل بدعوة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وايطاليا لعقد اجتماع في روما عام ١٩٧٥م لمواجهة ما اسمته النفوذ العربي المقبل في البحر الأحمر واتخـذت جملـة مـن القرارات منها السيطرة على جزر البحر الأحمر وبناء قواعد عـسكرية وأمنيـة

لنسف الإستراتيجية العربية وإقامة تنظيم طائفي مدعوم بقوة عسكرية واقتـصادية وخبراء في الساحة الاريترية وقامت إسرائيل باحتلال بعض الجزر الأمـر الـذي دفع بعض الدول العربية المطلة على البحر الأحمر إلى تنسيق الجهـود العربيـة لاستثمار مواردها فيه ولكن بعد عقد معاهدة كامـب ديفيـد اسـتمرت الـسياسة الأمريكية بمحاولات الاحتواء للمد السوفيتي والعربي فيه حتـى انهيـار الاتحـاد السوفيتي حيث أصبحت تنفذ إستراتيجيتها بشكل منفرد في المنطقة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتصدع العلاقات العربية العربية بعد حرب الخلـيج الثانية اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل نحو زيادة نفوذها عبر تغيـر ملامح دول القرن الإفريقي والعمل على خلق نخب سياسية موالية لها عبر تعاطي التناقضات السياسية في هذا القرن الإفريقي بشكل برغماتي مما عمق لها مكاسبها ولقد كانت هذه النخبة السياسية الموالية هي نخبة سياسية من محور بلدين أساسيين وهما اريتريا وأثيوبيا وذلك لان اريتريا لها شاطئ طويل علـى البحـر الأحمـر بالإضافة إلى كثرة الجزر التي تسيطر عليها والتي يصل عددها إلى ٣٦٠ جزيرة بعضها كبير مثل جزيرة دهلك التي تبلغ مساحتها ١٨٥كم٢ والتي تبعد عن مينـاء مصوع حوالي ٠٦كم نحو الشرق وتبلغ المساحة الكلية للجزر الاريتريـة حـوالي ١٣٨٩كم٢ وتحتل بعضها مواقع إستراتيجية هامة مثل جـزر (فاطمـة وحالـب) القريبتين من ميناء عصب وباب المندب الأمر الذي شـكل نقطـة جـذب لقـوى الاستعمار الأجنبي في وقت مبكر لذلك حرصت الولايات المتحـدة علـى إقامـة علاقات مع أثيوبيا في عهد الامبراطور (هيلا سيلاسي(وعملت على بناء قاعـدة (كاينو ستيشن) العسكرية في اسمرا كما أقامت إسرائيل كذلك علاقة مميـزة مـع أثيوبيا منذ عام ١٩٥٢ أتاحت لها إنشاء شركات إسرائيلية في اريتريا نذكر منهـا شركة انكودا لتعليب اللحوم ان هذا الاهتمام المبكر من خلال تقديم نفسها كوسـيط لحل القضية الاريترية عن طريق التفاوض مع المستعمر الأثيوبي بالرغم من عدم رضاها عن نظام منغستو الماركسي الذي تسلم مقاليد الحكـم فـي أثيوبيـا عـام ١٩٧٤م بالرغم من موقفها السابق والمعارض في عام ١٩٥٠ لاستقلال اريتريـا عند مناقشة القضية الاريترية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة والذي ساهم في

استصدار القرار رقم ٣٩٠ الذي تم بموجبه ربط اريتريا فيدرالياً بأثيوبيا إلا أن المصلحة الأمريكية دفعت بها للتخلي عن نظرتها ومواقفها السابقة مستفيدة من التغيرات الدولية والإقليمية سابقة الذكر ولذلك قاد الرئيس الأمريكي السابق (كارتر) الجولات التفاوضية بين أثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بزعامة (اسياسي افورقي) منذ اعوام (١٩٨٥-١٩٩١) وذلك بقصد كسب المزيد من الوقت ولتهيئة الظروف المناسبة للترتيبات النهائية للصراع الاريتري-الأثيوبي(١٢).

وقد جاء اختيار (الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا) دون غيرها من فصائل العمل الوطني الاريتري وفي مقدمتها جبهة التحرير الاريترية باعتبار الأولى بزعامة (افورقي) هي الجبهة الوحيدة التي تنسجم مع المخططات والأفكار الأمريكية وقد تجلى ذلك من خلال عدد من الزيارات المتبادلة ومنها ايضاً دعوة (افورقي) في مطلع ١٩٩١ لحضور مؤتمر لندن الذي تم فيه الترتيب بين (افورقي) و(ملس زيناوي) زعيم المعارضة الأثيوبية وهو من قومية التغراي مثل (افورقي) وتأهيلهما لتسلم مقاليد الحكم في كل من اريتريا وأثيوبيا ومن الأمور التي شجعت الامريكان على ذلك هو برنامج الجبهة الشعبية الذي يعقد على تقوية ثقافة (التغرينا) ونشرها وهي لغة المسيحيين الاريتريين ورفضه للثقافة العربية.

ومع التنسيق بين الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تغرا الأثيوبية في مرحلة سابقة لإضعاف الجبهة الاريترية عسكرياً أصبح التحالف مع الولايات المتحدة تحالفاً مرغوباً بحيث أن استقلال اريتريا يتوافق مع الإدارة الأمريكية وخاصة ان الجبهة الشعبية هي القوة الوحيدة لسد الفراغ بعد زوال الحكم الأثيوبي في ٢٤ ابريل 1991 لتتسلم الجبهة الشعبية مقاليد الحكم في اريتريا ولتكون السيطرة في أثيوبيا بيد زيناوي(١٣).

وبعد استقلال اريتريا بدأت إسرائيل توجه اريتريا حسب توافق المصالح بين البلدين ضد الدول العربية حيث قامت اريتريا باحتلال جزيرة حنيش اليمنية في ١٦ ديسمبر ١٩٩٥م وبمساعدة إسرائيلية بدأ التنسيق السياسي بين البلدين عبر زيارة افورقي لإسرائيل في تشرين الثاني ١٩٩٥ في مطار بن جوريون وتقديم

مساعدات عسكرية إسرائيلية لها بمستوى تقني عـــالي بالإضـــافة إلـــى إرســـال مجموعة من المستشارين العسكريين.

ومن الدول التي تقع في القرن الإفريقي والتي بدا لها توجه متوافق مـــع الـــسياسة الأمريكية على حساب مصالح الإستراتيجية الفرنسية وهي دولة جيبوتي من خلال الاستثمار الأمريكي لمشكلة العفر وهي محصلة من محـــصلات المكاســـب التـــي حصلت عليها امريكا وإسرائيل من خلال تغيير ملامح القـــرن الإفريقـــي داخـــل أثيوبيا واريتريا.

والمشكلة العفرية تتمثل بوجود مجموعة اثنية تسعى إلى قيام كيان مستقل وخاصة ان الظروف الدولية والإقليمية الأخيرة تجعل من إمكانية قيام هـــذا الكيـــان واردة ولذلك فإن إدراك قادة الدول الثلاثة (أثيوبيا، اريتريا، جيبوتي) لحظر التحركـــات العفرية الساعية إلى إقامة دولة مستقلة تقتطع أقاليم من اريتريا وجيبوتي الى إقليم دنكاليا المنتشر عبر أثيوبيا واريتريا وجيبوتي وذلك في ضوء انتظام العفـــر فـــي حركات ومنظمات مسلحة لتحقيق هذا الهدف المنشود.

إن الكثير من ثوار العفر داخل أثيوبيا كانوا قد تلقوا تدريباتهم على أيـــدي ثـــوار الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بقيادة افورقي أثناء نضال الأخير ضـــد الاحـــتلال الأثيوبي ولكن بعد استقلال اريتريا فإنه لم يعد من مصلحة اريتريا إقامة اي نـــوع من التحالف مع ثوار العفر سواء في أثيوبيا أو جيبوتي لأن من شأن ذلك ان يؤثر في المقابل على وحدة وامن اريتريا خاصة ان اريتريا تتكون من عـــدة جماعـــات اثنية من بينها (العفر) ومما يزيد من خطورة التحرك العفري في حالة تبلوره فـــي اريتريا انه قد يؤدي إلى حرمان اريتريا من جزء كبير من ساحلها (المطل علـــى البحر الأحمر) بما في ذلك جزر دهلك.

ومن هنا فإن الحكومة الاريترية تتخوف من إذكاء النزاعات العرقيـــة لـــذا فإنهـــا وثقت علاقاتها مع أثيوبيا تحسباً من القوى الإقليمية واحتمال ارتباطاتها مع الفئات غير المشاركة في الحكم في اريتريا وأثيوبيا وخاصة ان هذه الفئات بدأت بالتحرك لكسب موقف العفر اما هذه القوى الإقليمية والدولية فقد حددها (افورقي) على أنها مصر والسعودية وفرنسا.

وتعتبر فرنسا هي الطرف الأساسي –من الجهات الدولية والإقليمية– المتعلقة بدعم العفر وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين فرنسا وجيبوتي تاريخياً حيث ارتبطت جيبوتي مع فرنسا كمستعمرة وبعد الاستقلال عام ١٩٧٧ فإن فرنسا وقعت مع جيبوتي اتفاقية دفاعية سمحت بموجبها بإبقاء حامية عسكرية فرنسية في هذا البلد لتأمين استمرار نفوذها على هذا القطر القابع على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وللدلالة على أهمية جيبوتي بالنسبة للإستراتيجية الفرنسية في أفريقيا فإن الأخيرة أبقت ست حاميات في عموم أفريقيا منها واحدة في جيبوتي هي الأضخم من بين القواعد الفرنسية خارج فرنسا وتشمل قاعدة بحرية وقاعدة جوية.

وبرغم ان الاتفاقية المذكورة تسمح للأسطول الفرنسي باستخدام ميناء جيبوتي كقاعدة بحرية وان تقدم دولة جيبوتي أيضا تسهيلات عسكرية أخرى لفرنسا مقابل ان تقدم فرنسا الحماية الكافية للبلد من جانب والمساعدات المالية من جانب آخر الا ان الملفت للنظر وكما عبر عن ذلك الرئيس الجيبوتي حسن جوليد ان فرنسا لم تف بالتزاماتها الموثقة في الاتفاقية وذهبت جيبوتي ابعد من ذلك حيث اتهمت فرنسا بانها تقف وراء تشجيع المتمردين من قبائل العفر ضد الحكومة.

كل ذلك دفع الرئيس الجيبوتي حسن جوليد للتحرك صوب واشنطن بحثاً عن ممول جديد لنظامه بعد ان تعمق التوتر في العلاقات الفرنسية الجيبوتية ولا سيما وان فرنسا بدأت تلمح بخفض وجودها العسكري في البلاد وقامت بخفض مساعداتها الاقتصادية لحكومة جيبوتي بالفعل حيث أصبحت فرنسا تضغط على الحكومة بضرورة إجراء إصلاحات سياسية تؤمن تقليل او تخفيض سيطرة قبائل العيسى على الحكم مقابل إفساح المجال لمشاركة قبائل العفر في السلطة.

ويبدو ان ميل فرنسا لدعم العفر وتخليها عن دعم حكومة جيبوتي المطلق انما يأتي في ضوء التطورات الإقليمية التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي وهي التطورات التي أدت إلى تلاقي مصالح جيبوتي، اريتريا وأثيوبيا في عدم تشجيع أو إثارة المجموعات الاثنية داخل اي منها ضد اي واحدة من هذه الدول الثلاث باعتبار ان ذلك يعد مصلحة مشتركة لها جميعا كما ان المتغيرات الدولية دفعت باتجاه تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها على كل من أثيوبيا واريتريا وجيبوتي

وكينيا ومحاولتها السيطرة على النظام السياسي المقبل في مقديشو بعـد انـسحاب قواتها العسكرية من الصومال وتضييق فرص التحرك السوداني في محاولة لفصل الجنوب عن القطر السوداني مما يؤمن في حال تحقق هـذه الـسياسة الأمريكيـة الجديدة إلى سيطرة أمريكية كاملة على منطقة القرن الإفريقي.

وعليه بدأت فرنسا تدرك ان مصالحها لم تعد ترتبط بحكومة جيبوتي ومـن هنـا بدأت تكثيف تحركها لإيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيويـة مـن خـلال دعمها لتحركات العفر في المنطقة ويبدو أن فرنسا تراهن على خيار قيـام دولـة عفرية في القرن الإفريقي لا سيما وان مستلزمات إقامة مثل هذا الكيان أصـبحت موجودة سواء في امتلاك هذا الكيان للتماسك الجغرافي والموقع الجيوسـتراتيجي المطل على البحر والمضيق والمحتضن لموانئ مهمة مثل عصب، ابوك، تاجورا، أو فيما يحتويه من ثروات طبيعية كبيرة حيث اظهـرت الدراسـات الجيولوجيـة وجود كميات هائلة من النحاس والزنك والذهب والفضة والرصاص علـى عمـق ميل واحد من سطح الأرض كما تم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في جزر دهلك الإستراتيجية(١٥).

الإستراتيجية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي ودوله:

من سياسات الولايات المتحدة الأمريكيـة تجـاه دول القـرن الإفريقـي دعمهـا للديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية وفق المعايير الأمريكيـة ودعـم الجهـود المبذولة لتجنب النزاعات في هذه القارة، وذلك عن طريق الجولات التي يقوم بها مبعوثون أمريكيون يشغلون مناصب عُليا مثل وزير الخارجيـة الأمريكـي ورن كريستوفر والذي حمل معه وهو متجه إلى أفريقيا اقتراحاً بإنشاء قوة سلام افريقية لها مهمة إنسانية بحتة وذلك لإقامة مناطق آمنة لحماية المدنيين(١٦).

وقد اعلن كريستوفر أن الولايات المتحدة تنوي زيادة نفوذها في أفريقيا ولا تخشى أن تتطاول على مناطق النفوذ الفرنسي فيها بمثابة توضـيح للـسياسة الأمريكيـة وتوجهاتها ومستقبلها أيضا في القرن الإفريقي ودوله كما ذكر في خطابـه الـذي ألقاه في جامعة (ويت واتر ستراند) في (جوهانـسبرغ): ان العهـد الـذي كـان

بالإمكان فيه تقسيم أفريقيا الي مناطق نفوذ حيث كانت تعتبر دول عظمى خارجية مجموعة كاملة من الدول محمية خاصة بها قد ولى وأضاف أفريقيا اليوم بحاجة إلى دعم كل أصدقائها وليس إلى رعاية حصرية من البعض وأوضح كريستوفر ان هذه الجولة قد عززت من قناعته بان على أمريكا ان تحافظ على وجودها ونشاطها في هذه القارة.

وأكد أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عازم على تعزيز الالتزام الأمريكي في أفريقيا ولم يخف وزير الخارجية الأمريكي مطامح واشنطن الاقتصادية في القارة الإفريقية مشدداً على ان حركة التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا في جنوب الصحراء ارتفعت بنسبة ١٢٪ العام الماضي وان شركة أمريكية إضافية تستثمر او تزيد عملياتها في جنوب أفريقيا كل أسبوع(١٧).

وقد كان ملفتاً للنظر الحضور الأمريكي الإسرائيلي وحاملاً في طياته الكثير من الدلالات والمضامين السياسية بشأن ترتيب الاوضاع في اريتريا وفق مخطط يتيح لهما بسط النفوذ والسيطرة بمنطقة القرن الإفريقي عامة واريتريا خاصة وهذا لن يتم الا عن طريق إعادة ترتيب الخارطة السياسية في المنطقة بشكل يتماشى والمصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى وإسرائيل في الدرجة الثانية(١٨).

- أما بالنسبة إلى دولة أخرى من دول القرن الإفريقي وهي الصومال فقد كانت السياسة الأمريكية في قمة الوضوح فيما يتعلق بالحرب الأهلية في الصومال حيث ترجمت هذه السياسة عملياً بتواجد الجنود الأمريكان على ارض الصومال وكان ذلك بمثابة تدخل عسكري أمريكي بُغية تقديم المساعدات الإنسانية وفرض الأمن وتوفير مناطق آمنة للسكان ومحاولة لفض النزاع بين الفصائل المتحاربة إلا أن هذا لم يتم(١٩) فقد خرجت دون تحقيق أهدافها ونهجت الولايات المتحدة سياسات مختلفة تجاه دول القرن الإفريقي حيث كانت تعاني كل دولة من مشاكلها الداخلية الخاصة بها والتي يتطلب حلها سياسة خاصة ولعل من ابرز الأمثلة على ذلك ايضاً الخطط التي تمت مناقشتها أثناء الاجتماع الذي عُقد تحت إشراف مسؤول الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية جورج موسى(٢٠(والتي تهدف إلى الحد من الدور السوداني في اريتريا وتهدف إلى إغلاق الحدود في وجه

المعارضة الاريترية كما تقود الولايات المتحدة المجتمع الدولي لتوجيه الاتهام إلى النظام السوداني بدعم المتطرفين الإسلاميين وقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل السودان عن المجتمع الدولي عن طريق دفع مجلس الأمن كي يفرض عقوبات اقتصادية على السودان بزعم أن ذلك بسبب الدعم الذي تقدمه الجبهة الوطنية الإسلامية الحاكمة في الخرطوم إلى عناصر إرهابية وعلى هذا قررت واشنطن ان تمد أثيوبيا واريتريا اللتين تتمتعان بعلاقات حميمة معها بزيادة في الدعم العسكري والذي تستخدمه الأخيرتان في دعم ومساندة المتمردين في الجنوب السوداني(٢١) ولا يغيب عن الأذهان مطلقاً الصراع الغربي القائم حول منطقة القرن الإفريقي حيث التوجه الأمريكي والفرنسي إضافة إلى الإسرائيلي فمن أشكال الصراع في المنطقة المسارعة إلى المطالبة برفع الرقابة عن تحويل العملات وفتح رساميل الشركات الجنوب افريقية الإستراتيجية كالمعادن والمناجم واستخراج الماس أمام المستثمرين الأجانب والفرنسيين خاصة الذين يمثلون اليوم المرتبة الرابعة من بين المستثمرين في أفريقيا الجنوبية ويديرون حصة أربعة في المائة من سوقها.

ومع ذلك فإن الفرنسيين يشعرون بمرارة لضياع مركزهم الأول في تسليح أفريقيا فقد كانت الدولة الرئيسية الممولة للقارة الإفريقية(٢٢) ان الدور الفرنسي في القرن الإفريقي ليس جديداً وإنما يعود إلى أواسط القرن الماضي ومازال هذا الدور مستمراً إلا أن هذا الوجود قد اخذ تغييراً شكلياً حيث قام الجيش بالانسحاب وأبقيت المؤسسات الموالية للسياسة الفرنسية وقد وقعت فرنسا مع جيبوتي اتفاقية دفاعية كشكل من أشكال التواجد الفرنسي في القرن الإفريقي سمحت بموجبها إبقاء حامية عسكرية فرنسية لتأمين استمرار نفوذها على جيبوتي وخاصة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والمطل على خليج عدن والمحيط الهندي وللدلالة على أهمية جيبوتي لفرنسا فقد أبقت فرنسا حاميات لها في عموم أفريقيا إلا ان السياسة الفرنسية تجاه جيبوتي بدأت بالتغير وذلك عن طريق عدم الالتزام الكامل بالمعاهدة التي وقعت بين الطرفين بعد أن أدركت فرنسا ان مصالحها لا تكمن بالدعم المطلق للنظام الحاكم(٢٣) ومن الملاحظ الآن ان المتغيرات الدولية دفعت باتجاه

تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها على كل من أثيوبيا واريتريا وجيبوتي ومحاولتها السيطرة على النظام السياسي المُقبل في مقديشو بعد انسحاب قواتها العسكرية في الصومال بالإضافة إلى تضييق فرص التحرك السوداني في محاولة لفصل الجنوب عن القطر السوداني مما يؤمن في حال تحقق هذه السياسة الأمريكية الجديدة إلى سيطرة أمريكية كاملة على منطقة القرن الإفريقي(٢٤).

اما بالنسبة للمصالح الأمنية الأمريكية في القرن الإفريقي فهي محدودة الا انها تهتم بالقارة الإفريقية من منطلق فرض النفوذ والهيمنة وبدعم التوجه الديمقراطي واحترام حقوق الانسان واعادة الاستقرار والأمن وتقديم المساعدات الانسانية للحفاظ على الصورة الأمريكية العالمية وذلك بالتعاون مع دول افريقية وتخلي فرنسا عن دعم جبهات المعارضة الإفريقية وبالاعتماد على قدرة آليات اقليم الصحراء الإفريقي للتدخل في حل الصراعات العرقية والاثنية والقبلية بالقارة على المدى المتوسط ومن ثم لا ينتظر اي تهديدات للمصالح الأمريكية في هذا الاتجاه الإستراتيجي(٢٥).

إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه مصر والسعودية واليمن والأردن:

اتخذت الإستراتيجية الأمريكية شكلاً موحداً تجاه كل من مصر والسعودية واليمن والأردن وذلك للاعتبارات التالية:

١- استقرار انظمة الحكم في هذه الدول بعكس الدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر.

٢- إيمان هذه الدول بأهمية الدور الأمريكي في المنطقة.

٣- انفتاح هذه الدول على أقاليم تعتبر ضمن النفوذ الأمريكي الدولي حيث تنفتح اليمن والسعودية على الخليج العربي وينفتح الأردن على أطول حدود مع إسرائيل وكذلك مصر بعكس دول القرن الإفريقي التي تنفتح على مناطق تتمتع فيها الولايات المتحدة بنفوذ اقل وتنافس اكبر من قبل الدول الأخرى.

٤- وجود دولتين إستراتيجيتين في المنطقة وهما مصر والسعودية وسعي الولايات المتحدة لإقامة علاقة أفضل معهما.

٥- قلة الكوارث الطبيعية وبالتالي قلة الهجرات البشرية الجماعية.

٦- قلة الكثافة السكانية على شواطئ هذه الدول نسبة إلى الكثافة على سواحل الدول الأخرى وبالتالي تأثيرها وتأثرها في الأحداث المتعلقة بالبحر الأحمر.

لقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول بعد حدثين بارزين في المنطقة وهما حرب الخليج الثانية، ومؤتمر مدريد وتداعيات عمليات السلام التي تلته فقد حظيت هذه الدول بدعم سياسي واقتصادي وعسكري حيث تحتل مصر المرتبة الثانية في المنطقة من حيث حجم المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية والمرتبة الثالثة دولياً يضاف إلى ذلك عاملين آخرين زادا من الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول:

الأول: حدوث الوحدة في اليمن وازدياد الاستقرار السياسي فيه مما يضمن سيطرة أفضل على مضيق باب المندب.

الثاني: وهو التوصل المتوقع لاتفاق على ترسيم الحدود اليمنية السعودية خلال الفترة المقبلة مما ينزع فتيل الاحتقان والانفجار في المنطقة.

إن اكتشاف الثروات النفطية الجديدة في اليمن والمباشرة باستغلالها وفتح اليمن لاسواقه أمام التجارة الحرة والعمل بنظام السوق والموقع الإستراتيجي الذي يحتله اليمن وضمان اليمن لحرية وامن الملاحة في مضيق باب المندب وتقديم التسهيلات لمرور السفن والبواخر قد زاد من أهمية اليمن كدولة لها دور مؤمل في الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأحمر بشكل خاص وفي المدى الإقليمي الأوسع بشكل عام.

لقد اتخذ التعاون بين هذه الدول والولايات المتحدة في الناحية العسكرية شكلاً مريحاً للولايات المتحدة والذي تضمَّن:

أ- إقامة قواعد عسكرية أمريكية برية وبحرية وجوية.

ب- تسهيل مرور القطع البحرية في المضائق الشمالية والجنوبية.

ج- إجراء المناورات والتدريبات العسكرية مع جيوش بعض هذه البلدان.

د- الدعم العسكري والفني الأمريكي المتواصل لهذه الدول.

هـ- التسهيلات المعطاة للقطع البحرية الأمريكية في بعض موانئ المنطقة.

ومن الواضح ان الخلافات بين هذه الدول والولايات المتحدة في بعض القضايا مثل تعثر عملية السلام نتيجة التعنت الإسرائيلي والذي انعكس على موقف هذه

الدول بشكل أو آخر من مؤتمر الدوحة الاقتصادي لا يلقي بظلاله على دوافع الاستمرار في التعاون مع الولايات المتحدة في منطقة البحر الأحمر ولكن في نفس الوقت لا يمكننا تجاهل الخلاف الخفي بين الولايات المتحدة وبعض هذه الدول في بعض القضايا مثل احتلال جزر حنيش من قبل اريتريا والتي اتخذت فيها الولايات المتحدة موقفاً سلبياً بالرغم من الموقف الرسمي اليمني المتسم بالاتزان والشعور بأهمية استقرار المنطقة وعدم جرها إلى حافة النزاع في منطقة حساسة مثل هذه المنطقة، وكان هذا الموقف الأمريكي بعكس الموقف الفرنسي والذي كان حاضراً ومعنياً بالحل السلمي لهذا الحدث ومن نقاط الخلاف بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية موضوع إقامة علاقات تعاون مع إسرائيل عبر مياه البحر الأحمر ودمج موانئها في عمليات الانفتاح التجاري الدولي والإقليمي المقبل كما لا يمكن القضاء على التخوفات المصرية من جراء ازدياد التغلغل الإسرائيلي السياسي والعسكري والاقتصادي في القرن الإفريقي وجنوب السودان ومدخل البحر الأحمر ضمن الإستراتيجية الإسرائيلية للتطويق الأوسع للوطن العربي ولموارده القادمة من الخارج مثل مياه نهر النيل.

بعد تقديم لكل الأبعاد الجيوبوليتكية والأبعاد الإستراتيجية الخاصة بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي من الناحية السياسية والاقتصادية وارتباطها بمجمل الصراعات المحيطة بالمنطقة مع تقديم لارهاصاتها الأمنية والاقتصادية وصولاً إلى الحالة الراهنة فإننا يمكن هنا ان نقدم خلاصة لكل ما تقدم لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال البحر الأحمر والقرن الإفريقي بالإضافة إلى إستراتيجية حلفائها في المنطقة والذين تتوافق مصالحهم وإستراتيجيتهم مع إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وهم إسرائيل واريتريا وأثيوبيا.

أولا: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية:

ان الإستراتيجية الأمريكية تهدف بصورة عامة إلى تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها على المدى القريب والبعيد وتأمين كل الاحتياجات اللازمة لتحقيق هذه المصالح في المنطقة وباعتبار البحر الأحمر احد الحلقات التي تخدم هذه الإستراتيجية فإن السيطرة عليه وبالذات في مدخله الجنوبي هي إحدى الأولويات

في الإستراتيجية الأمريكية ان هذه السيطرة تتيح للولايات المتحدة فرصة تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الأوروبيين الاقتصادية واستثماراتها الضخمة في البترول في منطقة الخليج العربي ولتحقيق ذلك تسعى الولايات المتحدة لتعزيز قوتها البحرية في البحر الأحمر حتى تتمكن من اجهاض المخططات السوفيتية سابقاً والعربية حالياً وحتى تتمكن من حرية الحركة والتنسيق والربط بين الأسطول السادس والأسطول السابع في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

من جهة أخرى فإن تواجد الولايات المتحدة في البحر الأحمر وتوفر حرية الحركة لأساطيلها يمكنها من التزامها بحماية حليفتها إسرائيل حيث تنهج الولايات المتحدة نهجاً خاصاً في التعامل مع إسرائيل لاعتبارها أهم حليف إستراتيجي في المنطقة وتنسق الإدارة الأمريكية وإسرائيل عملية الترويج لمفهوم الأمن الإسرائيلي حيث تقوم بتبرير مواصلة وزيادة الإنفاق العسكري الإسرائيلي وعصرنة الآلة العسكرية بحجة التنازل عن مناطق إستراتيجية وفق اتفاقات السلام مع البلدان العربية يستدعي في المقابل التعويض عنها بزيادة الطاقة العسكرية وتحسين نوعيتها لضمان امن إسرائيل.

لعل هذا عائد إلى كون الحفاظ على امن وسلامة إسرائيل وقدرتها العسكرية المتفوقة من أهم المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي وهو ما عبر عنه برجنسكي بالالتزام الأمريكي الأدبي تجاه إسرائيل(٢٨).

ان تواجد الولايات المتحدة العسكري المكثف في منطقة البحر الأحمر يعتبر عنصر ردع لكل من يحاول ان يخرج عن الإرادة الأمريكية في المنطقة، إن من أهم ما يواجه أمريكا ويتطلب منها توفير عناصر الردع في الشرق الأوسط(٢٩:(

١- النزاعات العرقية والأيديولوجية.

٢- النمو السكاني المتزايد.

٣- نقص موارد المياه.

٤- الضغوطات باتجاه التطور السياسي في المنطقة.

يقول مارتن انديك أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بتاريخ ١٨ مايو 1993(٣٠):

للمرة الأولى منذ الخمسينات تكون الولايات المتحدة القوة المسيطرة في المنطقة من دون ان يتحداها احد وتتطلع كل الأطراف الآن إلى واشنطن لتمارس نفوذها لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز وجودها العسكري في البحر الأحمر في أراضي بعض دول المنطقة وهو الأمر الذي وفرته لها ظروف حرب الخليج الثانية من خلال تنفيذ إستراتيجية الاحلاف والاتفاقيات التي وقعتها مع بعض دول المنطقة مما مكن لها من ايجاد قواعد عسكرية وتسهيلات تعينها على تنفيذ إستراتيجيتها وخططها ولأحكام سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر فقد كثفت الولايات المتحدة معوناتها وصلاتها بأثيوبيا بعد زوال حكم منغستو هيلا مريام وخروج السوفييت أملا في استغلال الأراضي والجزر الأثيوبية والاريترية عند الضرورة بالإضافة إلى كل ما سبق فقد سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز إستراتيجيتها عن طريق تقديم العون المباشر في شكل أسلحة ومعونات قمح أمريكي أو بطريق غير مباشر عن طريق تسخير المنظمات الدولية لذات الغرض.

ثانياً: الإستراتيجية الإسرائيلية:

يمكن تخليص الأفكار الرئيسية للإستراتيجية الإسرائيلية من خلال النقاط التالية:

١- الاحتفاظ بقوة ضاربة بحرية وجوية وبرية محاطة بدول عربية من كل الجهات.

٢- التحالف مع قوة عالمية كالولايات المتحدة الأمريكية لدعمها وتحييد او تهديد أعدائها ولمناصرتها في المنظمات والمؤسسات الدولية للحيلولة دون اتخاذ إجراءات تأديبية ضد إسرائيل.

٣- تغليب المصالح على المبادئ فيه إن كانت في يوم ماتعين على عدم استقلال اريتريا سمحت بعد القيام الفعلي لدولة اريتريا بالمبادرة الفورية لتقديم الدعم المادي والتقني والعسكري والاقتصادي لاريتريا في الوقت الذي مازالت تحتفظ فيه بعلاقاتها الودية مع أثيوبيا سعياً لاستخدام أراضيها كقواعد حربية لها فضلاً عن الاستفادة من الجزر الحاكمة على مدخل او بالقرب من المدخل الجنوبي والتي تتبع للدولتين.

٤- وتعتمد إستراتيجيتها على السعي لإجهاض التضامن العربي.

٥- الحيلولة دون نجاح الدول العربية في جعل البحر الأحمر بحيرة عربية حيث تطرح إسرائيل قطبية وجود قوميات وجنسيات مختلفة غير عربية مشاطئة للبحر الأحمر.

٦- الاستمرار في تقوية ميناء إيلات كميناء حربي فضلاً عن كونه ميناء تجارياً لضمان وجود المنفذ الذي وجدته لنفسها منذ عام ١٩٤٩م.

٧- تعزيز قوتها البحرية لحماية تجارتها كدولة صناعية عبر البحر الأحمر للمحيط الهندي لدول آسيا وشرق أفريقيا.

٨- سعيها لإنشاء أنابيب لنقل النفط من ميناء ايلات إلى البحر الأبيض المتوسط.

ثالثاً : الإستراتيجية الأثيوبية والاريترية:

١- السعي لان ترتبط إستراتيجيتهما حماية لانفسهما بالإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية.

٢- السعي لإجهاض إستراتيجية جعل البحر الأحمر بحيرة عربية.

٣- السيطرة على الجزر التي تديرها والسعي للسيطرة على مزيد من الجزر كما حصل بالنسبة لمجموعة جزر (حنيش).

٤- توفير قواعد لامريكا وإسرائيل في أراضيها والجزر التي تسيطر عليها في مقابل حمايتها وحصولها على العون الاقتصادي والفني والحصول على السلاح.

٥- ان تكون قوة ضاغطة ومنفذة لسياسة أمريكا في الضغط على جاراتها سواء كانت الصومال في الجنوب أو السودان في الغرب والشمال الغربي أو مصر وذلك بإثارة مشاكل الحدود والتغول على الأراضي الزراعية السودانية.

٦- استضافة ودعم وتسليح وتدريب الحركات الانفصالية.

٧- السعي للتحكم في كمية مياه النيل الأزرق والتي تنساب لكل من السودان ومصر وذلك بالسيطرة على روافده بإقامة المشروعات الممولة من الولايات المتحدة وإسرائيل لتقليل المياه التي تدخل السودان ومصر مما يعمل على تعطيل التنمية.

٨- وأخيراً فإن البلدان ليس لهما منفذ الا منفذهما للبحر الأحمر لا يغنيهمـا عـن الحماية الأجنبية لموانئهما وهما يريدان ان يؤمنا طريق صـادراتهما ووارداتهمـا تحت حماية إسرائيل وأمريكا.

مستقبل إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه البحر الأحمر والقرن الإفريقي:

يعتبر كثير من المراقبين ان المرحلة الراهنة عالمياً هي مرحلة انتقاليـة ونقطـة انعطاف في نفس الوقت بكل ما تحمله هذه المرحلة من انعدام للتـوازن وطغيـان لبعض الظواهر على الأخرى وبالرغم من ان ملامح ما أطلق عليه النظام العالمي الجديد وما يتضمنه من هيمنة الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وبالتالي سياسياً على المشهد العالمي والذي يتوقع ان يشهد تفوقاً أمريكياً في المرحلة القادمة فـي المنطقة الا ان بروز عوامل سلبية بالنسبة للولايات المتحدة مثل الأزمة الداخليـة المتمثلة بالوضع الاقتصادي حيث تعاني الولايات المتحدة من اعظم مديونية فـي التاريخ يضاف لها مشكلة البطالة حيث بلغ عجز الموازنة الأمريكية عـام 1993 حوالي ٣٢٠ بليون دولار فيما ارتفعت نسبة البطالة إلى ٦,٥٪(٣١) وكذلك ارتفاع معدلات الجريمة وتوسع ظاهرة العداء العرقي وظهور الحركـات الداعيـة إلـى الاستقلال تعتبر عوامل سلبية في تمدد الولايات المتحدة حيث رافق هذه الظـواهر بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفسخ الكتلة الـشرقية دعـوات للاهتمـام بالساحة الداخلية وعدم تحمل الولايات المتحدة وحدها المـسئولية عـن القـضايا والنزاعات المختلفة في العالم خصوصاً في ظل عدد من الاخفاقات فـي البوسـنة والصومال وغيرها(٣٢).

ومقابل هذه العوامل السلبية بالنسبة للولايات المتحدة فإن عوامل ايجابية بالنـسبة لأقطاب أخرى قد بدأت بالظهور مما شكل تنافساً على المدى البعيد لنفوذ الولايات المتحدة وتحدياً لإستراتيجيتها في المنطقة ومن هذه العوامل:

١- ظهور أوروبا الموحدة والقوية اقتصادياً وسياسياً بالرغم من بعض المـشاكل التي تواجهها والتي ستعرقل تأثيرا واضحاً لهذه القوة الجديدة في منطقـة البحـر الأحمر والذي قد يمتد إلى عقد من الزمان.

٢- ظهور أقطاب أخرى قوية مثل اليابان والصين واللتان تتمتعان بقوة اقتصادية عملاقة ستضطر الولايات المتحدة في ضوئها إلى عمل حساب لأي تحرك ينطوي على تهديد لمصلحة هذه الدول.

٣- موقف روسيا والذي يظهر رغم ضعفه رفضاً لهذه الهيمنة وحنيناً دائماً لاستعادة جزء من النفوذ المفقود في المنطقة، ان مجمل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعالجها روسيا لم يمنع من محاولتها استعادة ذاتها وسعيها لطرح مبادرات خاصة بها تسمح لها بموقف متميز من الولايات المتحدة وهو ما برز بشكل واضح خلال الأزمة الأخيرة مع العراق.

إن كل العوامل التي تم ذكرها لا يتوقع ان تؤثر على الإستراتيجية الأمريكية بشكل واضح وذلك للأسباب التالية:

١- احتفاظ الولايات المتحدة بقوة عسكرية إستراتيجية رادعة على المستوى الدولي.

٢- امتلاكها الأسلحة التكتيكية اللازمة للسيطرة على المنطقة واستلامها لزمام المراقبة الدائمة والمبادرة اللازمة لوقف أي عائق محلي او دولي.

٣- النفوذ السياسي والتحرك الدبلوماسي النشط في المنطقة.

٤- طمأنة أمريكا للدول والتجمعات الدولية الكبرى لضمان مصالحها في المنطقة ان تزايد الدور الأمريكي وتصاعد النفوذ الذي تمارسه الولايات المتحدة في المنطقة دفع الأمريكيين إلى محاولة طمأنة هذه الدول من خلال تحالفات وتنسيقات ومباحثات ومشاركات متعددة المصالح مثل حرب الخليج وعملية السلام والمؤتمرات الاقتصادية الدولية وغيرها(٣٣).

بناء على ما سبق فيمكن التنبؤ بمستقبل الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة خلال العقد القادم في ظل عدم حدوث تغيرات جذرية بنيوية غير منظورة في بنية المنطقة سياسياً واجتماعياً حيث يمكن الحديث في هذا المجال عن النقاط التالية:

١- لا يتوقع حدوث تغير جذري وحاد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة وذلك لعدم توقع حدوث تغيرات جذرية في المنطقة وكذلك لاستمرار الولايات

المتحدة بممارسة دورها الإقليمي والعالمي حيث أن إستراتيجيتها في هذه المنطقة مرتبطة بمجمل إستراتيجيتها العالمية.

٢- يتوقع ازدياد في السيطرة الأمريكية على منطقة القرن الإفريقي مقابل تقلص الدور الأوروبي والمتمثل بشكل أساسي بالنفوذ الفرنسي.

٣- لا يتوقع ظهور قوى إستراتيجية جديدة دولياً وإقليميا تعمل على الحد من النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة حيث أن الأقطاب الرئيسية في العالم تواجهها أولويات مختلفة في مناطق أخرى من العالم.

٤- يتوقع ان تدخل كل الدول المشاطئة للبحر الأحمر في منظومة تعاون سياسي واقتصادي وعسكري وامني مع الولايات المتحدة.

٥- يتوقع استمرار حالة عدم التنسيق بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر وانخفاض مستوى التنسيق الإقليمي في القضايا السياسية والبيئية وغيرها.

٦- استمرار التواجد العسكري المكثف في منطقة البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي وتقليص الزمن اللازم لحشد قوة كافية وفتحهما لشن اي هجوم ضد الجهات التي ترى فيها الولايات المتحدة خارجة عن الإستراتيجية المرسومة للمنطقة.

٧- ينتظر مع ازدياد النفوذ الأمريكي ازدياد النفوذ الإسرائيلي في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية في أفريقيا بشكل عام والقرن الإفريقي بشكل خاص، واحتمال السيطرة على جزر جديدة في البحر الأحمر بالتعاون مع دول مثل اريتريا وأثيوبيا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار كل أشكال التعاون والتنسيق وعقد المعاهدات بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

٨- اعتبار البحر الأحمر نقطة سيطرة وتحكم وضغط أمريكية على كل من الدول الغربية واليابان.

٩- استمرار الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأحمر كحلقة في سلسلة الإجراءات المتخذة لاستمرار علمية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران واستمرار الضغط على السودان.

١٠- ازدياد حالة الصراع وعدم الاستقرار في جنوب السودان وفي مناطق متعددة في القرن الإفريقي نتيجة اثارة الصراعات الاثنية في المنطقة.

١١- انخفاض حدة التوتر العسكري بين الدول وازدياد حركة التبادل السلعي في المنطقة واحتمال قيام مناطق تجارة حرة بين بعض البلدان المشاطئة للبحر الأحمر بدعم وتنسيق أمريكي للدخول تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

١٢- يتوقع فقدان البحر الأحمر لبعض من أهميته بحكم تطور وسائل النقل البحري وكبر حجمها وتطور أسطول الطيران وإحياء طرق تجارية قديمة وبديلة.

الهوامش

(١) جواد الحمد: توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط (عمّان. دار البشير (1995 سلسلة إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط/ص٩، بالإضافة إلى ممدوح أنيس فتحي: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم مجلة السياسة الدولية، (١٣٠) أكتوبر ١٩٩٧م ص ١٩١ .

(٢) مجدي عمر: التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، سلسلة دراسات مركز دراسات الشرق الأوسط (عمّان، دار البشير، ١٩٩٥) ص٣٢-٣٥ .

(٣)جواد الحمد: توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص٤٠٣٥.

(٤) مجدي عمر: التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط مصدر سابق، ص٦٣-٦٥ .

(٥) اللواء الركن محمد عمر الوجود العسكري الدولي والإسرائيلي في مياه البحر الأحمر وانعكاسه على الأمن القومي العربي ص١٨٠ / ص١٨٥ ، ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي، دراسة غير منشورة، مركز دراسات الشرق الأوسط.

(٦) الدكتور أحمد الأصبحي الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية للبحر الأحمر ومنافذه والصرعات التي تدور حوله ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي دراسة غير منشورة، مركز دراسات الشرق الأوسط.

(٧) سلمان قادم آدم: أمن البحر الأحمر: دعوة للتعاون العربي الجـــامعي مجلـــة شئون عربية ع 90))، القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـــة، ١٩٩٧م ص 127 .

(٨) محمد عبدالقادر عمر: الوجود العسكري الدولي والإسرائيلي في مياه البحـــر الأحمر، ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي.

(٩) سلمان قادم آدم: أمن البحر: دعوة للتعاون العربي الجماعي ص ١٣١ .

(١٠) د. أحمد الأصبحي: ورقة بعنوان الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية للبحر الأحمر ومنافذه والصراعات التي تدور حوله، مصدر سابق، ص٦.

(١١) د. أحمد الأصبحى: ورقة بعنوان الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية للبحر الأحمر ومنافذه والصراعات التي تدور حوله، مصدر سابق، ص ١٢- ١٦

(١٢) إدريس عبدالله: التدخل الأجنبي في إرتيري وانعكاسه على الأمن العربـــي مجلة قضايا شرق أوسطية ع (٣،٤) (عمّان، مركز دراسات الـــشرق الأوســـط، ١٩٩٩٧) ص ٨٥ - ٨٧ .

(١٣) إدريس عبدالله: التدخل الأجنبي في أرتيريا وانعكاسه على الأمـــن العربـــي مصدر سابق ص ٨٧ - ٩٠

(١٤) د. أحمد الأصبحي : الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية للبحـــر الأحمـــر ومنافذه والصراعات التي تدور حوله مصدر سابق ٢٤ - ٢٥ .

(١٥) عبدالسلام بغدادي: مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي : دراسة حالة العفر دراسة تحت النشر في مجلة قضايا شرق أوسطية.

(١٦) جريدة الرأي العام- العدد 9531 الصادرة بتاريخ ٧، ١٩٩٦،١٠م

(١٧) جريدة الرأي- العدد ٩٥٣٨ التاريخ ١٣،١٠،١٩٩٦م.

(١٨) مجلة قضايا أوسطية – مقال بعنوان التدخل الأجنبي في إرتريا وانعكاســـه على الأمن العربي للكاتب إدريس عبدالله، ص 86-٨٧ .

(١٩) مجلة قضايا دولية مقال بعنـــوان: الأزمـــة الـــصومالية – العـــدد ٢٦٣- الصادرة بتاريخ 16-٢٢يناير 1995م.

(٢٠) مجلة السياسة الدولية العدد 129 الصادرة عام ١٩٩٧م- تقرير فتحي علـــي حسين - ص١٩٢ .

(٢١) مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٩ الصادرة عام ١٩٩٧م تقرير فتحي علـــي حسين - ص١٩٢ .

(٢٢) جريدة الدستور- العدد (١٠٣٨٢) الصادرة بتاريخ ١٨،٧،١٩٩٦م.

(٢٣) د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي دراسة غيــر منــشورة - ص١٩، بعنــوان: مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي- دراسة حالة العفر.

(٢٤) مصدر سابق، ص ٢٠ د. عبدالسلام بغدادي - دراسة غير منشورة.

(٢٥) مجلة السياسة الدولية العدد أكتــوبر ١٩٩٧م، د. ممـــدوح أنـــيس فتحـــي: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم.

(٢٦) ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي مركز دراسات الشرق الأوسط- دراسة غير منشورة.

(٢٧) مجلة السياسة الدولية- العدد١٣٠- عام١٩٩٧م، د. ممدوح أنـــيس فتحـــي: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم.

(٢٨) مجلة قضايا دولية مقال بعنوان: خارج حدود السيطرة العدد صادر بتـــاريخ ٢مايو١٩٩٤م، ص٢٨ .

(٢٩) جواد الحمد: توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط -(عمّان- دار البشير)- سلسلة إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط.

(٣٠) د. مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منقطة الـــشرق الأوسط ، (١٩٩٥).

(٣١) عماد يوس ف وأروى الصباع، مستقبل السياسات الدوليـــة تجـــاه الـــشرق الأوسط ، ص ٢٣٦ .

(٣٢) عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، مصدر سابق، ص ٢٣٦ .

(٣٣) عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، مصدر سباق ص ٢٣٧ .